

الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس

وأزمة صائفة 1962

أ. حكيمة شتواح^(*)

ملخص

يعالج هذا المقال إحدى أهم المحطات الحاسمة في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية. وهي المرحلة التي تم فيها التأسيس لميلاد الدولة الجزائرية المستقلة، حيث يقف عند ظروف وكيفية انتخاب أول قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني في الاجتماع التاريخي بطرابلس خلال شهر جوان 1962. ثم يرصد مختلف التطورات والردود من قضية فشل عملية الاقتراع وتعليق جلسات الاجتماع، التي كان لها التأثير الكبير على المرحلة الانتقالية للثورة، ثم على المراحل اللاحقة للاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس، أزمة صائفة 1962.

مقدمة

يعتبر الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس خلال شهر جوان 1962، من أهم وأبرز الأحداث الفاصلة في تاريخ الثورة التحريرية، لأنه وقع في مرحلة انتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الاستعماري. وإن الأهمية الكبيرة التي فرضتها هذه المرحلة من حيث التأسيس لميلاد الدولة الجزائرية المستقلة، جعلت مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة تسعى لفرض تصوراتها وأفكارها حول آليات الانتقال نحو مرحلة تجسيد الاستقلال الوطني، منطلقاً من مكانتها وحجم الدور الذي قامت به أثناء مرحلة التحرير. وانطلاقاً من تعدد النخب السياسية والعسكرية داخل الثورة التحريرية، من نخب تقليدية ناضلت سابقاً في الحركة الوطنية إلى عناصر ثورية جديدة، فإنَّ

(*) أستاذة سباحة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والأثار، جامعة

الدكتور محمد أمين دباغين، سطيف 2 - الجزائر.

التوافق بينها كان من أكبر الصعوبات التي عاشتها جبهة التحرير الوطني طيلة مراحل الكفاح . وإن كان الفضل الكبير يعود للمجموعة الرائدة التي عكفت على الإعداد والتخطيط لتفجير الثورة والتي بقيت محافظة على مكانتها من منطلق امتلاكها للشرعية التاريخية، فإنها سرعان ما وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام تحب جديدة أفرزها التطور السريع للثورة . وفي إطار الصراع بين هاتين الشرعيتين، دخلت الثورة في أزمت عديده كانت آخرها الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها والتي كانت انطلاقها من مؤتمر طرابلس، الذي انفجرت خلاله أزمة انتخاب قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني (المكتب السياسي) توكل إليها مهام وصلاحيات الإشراف على الجهاز التنفيذي للثورة خلال المرحلة الانتقالية .

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أسلط الضوء على ظروف الإعداد لهذا المؤتمر والوقوف عند آراء وتصورات القادة المجتمعين حول مسألة الانتقال لتأسيس الدولة الجزائرية المستقلة، مستندة في ذلك على وثيقة مناقشات هذا المؤتمر وشهادات بعض الأعضاء الحاضرين، كما سعت إلى توضيح الطريقة التي تم اعتمادها في انتخاب المكتب السياسي والتي أدت إلى تعليق جلسات الاجتماع، وما نجم عن ذلك من تحالفات وردود فعل خطيرة بلغت إلى حد المواجهات العسكرية فيما عرف تاريخياً بأزمة صانقة 1962 .

1 - الدعوة لعقد المؤتمر بين القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني وطموحات

الفاعلين في الثورة

تم الإعداد للمؤتمر في ظل ظروف جد صعبة كانت تمر بها الثورة في مرحلتها الانتقالية، وتمثل أساساً في الخلافات الحادة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة للجيش⁽¹⁾. وقد تطورت هذه الخلافات برفض هيئة الأركان لاتفاقيات إيفيان حيث اعتبرت شروط وقف إطلاق النار تنازلاً خطيراً لصالح الإستعمار⁽²⁾، لذلك سعت لعرقلة تطبيق هذه الاتفاقيات مستفيدة في ذلك من الانقسام الحاصل في صفوف الحكومة المؤقتة⁽³⁾. فبعد إطلاق سراح الوزراء المساجين⁽⁴⁾ بدا واضحاً تقارب بعضهم مع هيئة الأركان وهم أحمد بن بلة و محمد خيضر و رابح بيطاط⁽⁵⁾.

أمام هذا الوضع الخطير على مستوى قيادة الثورة بالخارج و العمليات الإرهابية التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسي⁽⁶⁾ بالداخل، تمت الدعوة لانعقاد دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة . لأن الدورة العادية لهذا المجلس كان من المفترض أن تنعقد بعد الاستقلال وداخل التراب الوطني⁽⁷⁾. فلماذا إذن كان التعجيل في عقد هذا الاجتماع الطارئ؟.

تشير مختلف الدراسات والشهادات⁽⁸⁾ إلى أنَّ الدعوة لهذا المؤتمر لم تكن تخص بالإنحصار لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة. فالحكومة المؤقتة التي كانت رغم انقسامها لازالت تتمتع بالشرعية خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات إيفيان، كانت تعتبر عقد هذه الدورة الاستثنائية إجراء إستباقيا لما نصّت عليه مختلف اللوائح والنصوص التي تشير بوضوح إلى أنَّ مسألة البرنامج والقيادة هما من اختصاص مؤتمر موسع يعقد بعد الإستقلال وداخل التراب الوطني⁽⁹⁾ لكن بن بلة وخيضر وميمنة الأركان ألحوا على ضرورة عقد هذا الاجتماع مستنديين إلى لائحة القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة التي تنصّ على أنَّ المجلس يعقد دوراته بطلب من الحكومة أو من ثلثي أعضائه لذلك تجدهم في شهر أفريل يتقدمون بطلب إلى مكتب المجلس الوطني المكون من محمد الصديق بن يحيى، عمر بوداود وعلي كافي يطالبون فيه بضرورة عقد اجتماع طارئ للمجلس⁽¹⁰⁾. وحسب شهادة كل من بوداود⁽¹¹⁾ وعلي كافي⁽¹²⁾، فإنَّ المكتب رفض هذا الطلب رفضاً قاطعاً مستنداً إلى النصوص التي تحدّد سير جبهة التحرير الوطني والتي تقضي بعقد المؤتمر الأول للجبهة بعد الاستقلال، وعلى المجلس الوطني للثورة التخلي عن سلطاته لصالح هذا المؤتمر الذي تعود إليه صلاحية تقرير مصير البلاد. لكن بعد إلحاح ومساعي حثيثة من بن بلة ورفقائه وافقت الحكومة المؤقتة على الطلب⁽¹³⁾.

وفي تحليلنا للموقفين المتضاربين لكل من الحكومة المؤقتة في رفضها لانعقاد هذا المجلس وأحمد بن بلة ورفقائه في إلحاحهم على انعقاده، نستنتج في الأخير بأنَّ الحكومة المؤقتة، التي لازالت تحافظ على شرعيتها خاصة بعد توقيعها لاتفاق وقف إطلاق النار، كانت تتحاشى مناقشة مشاكلها مع هيئة الأركان العامة وذلك مخافة تعريض هذه الشرعية للخطر. أما بن بلة ورفقائه المدعّمين من قبل هيئة الأركان العامة فكانوا يسمعون من وراء هذا الاجتماع إلى تنحية الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة (مكتب سياسي أو إدارة) تعود إليها صلاحية إرساء قواعد الحزب وتحضير الاستفتاء وتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، أي يصبح هذا المكتب بمثابة السلطة العليا لجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية. وعليه فإنَّ من يجوز على أغلبية الأصوات في انتخاب هذا المجلس سيتحكم بالتأكيد في زمام مصير البلاد⁽¹⁴⁾ لذلك فإنَّ قضية تعيين قائمة أعضاء هذا المكتب كانت مهمة صعبة وشاقة أمام محاولة كل طرف من طرفي الصراع اقتراح القائمة التي يضمن من خلالها الفوز بالشرعية وهي الإشكالية الكبرى التي طرحت خلال مناقشات المؤتمر.

إلى جانب انتخاب قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني، كان هذا المؤتمر مكلفا بالمصادقة على مشروع برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة الجزائرية المستقلة. ولتحقيق هذا الهدف تم تعيين لجنة تحت إشراف أحمد بن بلة⁽¹⁵⁾ كلفت بإعداد هذا المشروع الذي أصبح يعرف فيما بعد "بمشاق طرابلس"⁽¹⁶⁾.

2- خصائص القيادة الجديدة وتضارب آراء المجتمعين

إنعقد المؤتمر بالعاصمة الليبية طرابلس بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ، حضره وزراء الحكومة المؤقتة، قادة هيئة الأركان العامة، أعضاء مجالس الولايات⁽¹⁷⁾ وأعضاء فيدرالية فرنسا، تونس والمغرب⁽¹⁸⁾. بلغ عددهم 52 عضواً.

انطلقت الأشغال يوم 28 ماي، خصّصت أولى الجلسات لمناقشة مشروع البرنامج الذي عكفت على تحريره لجنة خاصة بمدينة الحمامات التونسية⁽¹⁹⁾. ورغم أهمية هذا المشروع في تحديد لمطلقات وأفاق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلا أنه لم يثر نقاشاً ذا أهمية داخل المجلس مثلما تؤكده وثيقة محاضر هذا الاجتماع. ما عدا بعض التدخلات المسجلة في محاضر جلسة يوم 1 جوان 1962. كتدخل علي كافي مثلاً الذي اقترح إعادة النظر في تحديد بعض المصطلحات. فهو يرى بأن صيغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في قيادة الحزب⁽²⁰⁾.

كما نسجل أيضاً تدخل كل من عبد الحميد مهري و علي منجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد. حيث اقترح منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني خاصة وأنّ هناك قوة ثالثة من الإداريين في إطار النشأة وهي حسب رأيه ستشكل بورجوازية إدارية أخطر من البورجوازية الفلاحية، لذلك طالب بوجود حزب واحد يقوم بعملية تجميع مختلف القوى الفاعلة⁽²¹⁾. أما عبد الحميد مهري، فقد اعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي، فعند اندلاع الثورة كانت جبهة التحرير الوطني هي الوسيلة الوحيدة التي وحدت الشعب ضد الاستعمار، لكنّها لم تستطع معالجة جميع المشاكل كقضية القيادة مثلاً والبياكل التي بقيت عالقة حتى الآن، فلكي يعاد بناء جبهة التحرير حسب رأيه، يجب أن تتم إعادة النظر في آليات وأساليب العمل المعمول به سابقاً⁽²²⁾.

بناءً على هذه الاقتراحات تمّ تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج تضمّ كلا من علي كافي، بن بلة، امحمد بيزيد، الحاج بن غلة، عبد الحميد مهري وأحمد بومنجل. عرضت نتائج عملها في جلسة يوم 2 جوان. ورغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية التقدمية في النص من جهة أخرى إلا أنّ المصادقة كانت بالإجماع على برنامج الحمامات⁽²³⁾.

هذا عن مشروع البرنامج. أما بخصوص القيادة، فعند إثرائها احتد النقاش بين مختلف الاتجاهات. حيث برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني بشأن القيادة والقاتل بأن "... تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة

التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية ...»⁽²⁴⁾. فالرأي الأول يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي. والرأي الثاني يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية.

أمام هذا التضارب في الآراء، عارض محمد بوضياف فكرة تعيين القيادة لما لم يتم النظر في قضية الفراغ الإيديولوجي، ومبدأ القيادة الجماعية، وللخروج من مرحلة الشلل هاته كما وصفها، اقترح قيادة من سبعة إلى عشرة أشخاص تكون في مستوى تأسيس حزب شعبي خال من أي نزعة عصبية، واشترط أن تكون في نفس الوقت قيادة سياسية وعسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل وعند الحدود. وتضم من بين عناصرها أعضاء من مجالس الولايات⁽²⁵⁾.

عند هذه النقطة، عارض كل من علي منجلي وبومدين فكرة قيادة سياسية وعسكرية فتدخل كريم بلقاسم واقترح بدوره تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمحاينة جميع أعضاء المجلس الوطني حول القيادة الجديدة مشروطاً بأن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الأطراف من القمة إلى القاعدة.

أما عبد الحفيظ بوصوف فقد أكد من خلال تدخله على أنَّ الثورة لم تعرف قيادة وطنية بأتم معنى الكلمة لذلك اشترط في القيادة الجديدة بأن يكون لها منهج دقيق وبرنامج عمل واضح⁽²⁶⁾.

وحول هذه النقطة دائماً أشار سليمان دهبلس إلى اللاشعرية التي سادت قيادة الثورة منذ مؤتمر الصومام، حين تم تغييب دور المجلس الوطني للثورة في مراقبة البيئة التنفيذية سواء لجنة التنسيق والتنفيذ أو الحكومة المؤقتة فيما بعد. لذلك اقترح ضرورة وجود ثلاثة عناصر أساسية وهي: إيديولوجية، حزب وقيادة. وفي غياب العنصرين الأولين لا يمكن للقيادة أن تكون شرعية فقيادة أي دولة، حسب رأيه، ليست هي مسألة أعضاء بقدر ما هي تتطلب إقامة حزب قوي من الخلال إلى تأسيس مؤتمر بطريقة ديمقراطية⁽²⁷⁾.

نفس الأفكار تقريباً طرحها سعد دحلب، مقترحاً تشكيل قيادة محدودة العدد تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة. وحول أعضاء هذه القيادة طالب العقيد الطاهر الزبيري بضرورة إشراك بعض قادة الولايات فيها⁽²⁸⁾.

إنَّ هذا التضارب في الآراء حول خصائص القيادة الجديدة التي تعود إليها صلاحية إرساء قواعد الحزب وتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، لدليل قاطع على افتقار الثورة لتصور واضح المعالم حول الكيفية التي يتم من خلالها الانتقال إلى تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة، فمن

خلال تدخلات المجتمعين، نجد أن أغلبهم قد وقف عند هذا الفراغ التنظيمي، والذي شكل بدوره إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى بروز أزمة القيادة في المرحلة الانتقالية للثورة.

على العموم تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة إلى الجلسات المسائية ليوم 5 جوان دون التوصل لأي قرار. لذلك عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه، كان عملها يقوم على جمع أصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيلة هذا المكتب. أبرزها اقتراح أحمد بن بلة (المساجين الخمسة، الحاج بن علة ومحمدي السعيد). واقتراح كريم بلقاسم (المساجين الخمسة، كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال وسعد دحلب)⁽²⁹⁾.

ما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها، حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع وذلك ببروز اتجاهين متصارعين هما، اتجاه بن بلة المدعّم من طرف هيئة الأركان العامة وبعض أعضاء الولايات، واتجاه الحكومة المؤقتة، حيث صمم أحمد بن بلة على فرض اقتراحه وإقصاء العسكريين الثلاث (بن طوبال، كريم بلقاسم، بوصوف)⁽³⁰⁾.

أمام هذا الوضع الصعب، تدخلت لجنة تضم اثني وعشرين شخصا⁽³¹⁾ لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع، و بعد اجتماع تشاوري لهذه اللجنة، تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم المساجين الخمسة والعسكريون الثلاث. وحسب علي كافي فقد تخلى كل من بوصوف و بن طوبال عن عضويتهم لتسهيل هذه المهمة، إلا أنّ أحمد بن بلة رفض هذه التشكيلة بعد أن أبدى موافقته المبدئية عليها⁽³²⁾.

في ظلّ هذه الظروف، لم تستطع لجنة سير الآراء استكمال مهمتها، وفي الجلسة العامة ليوم 5 جوان، قدم محمد الصديق بن يحيى تقرير اللجنة⁽³³⁾، معلنا عن فشلها ومطالبها بتعيين لجنة أخرى، لكن ما كاد المجلس ينظر في هذا الأمر حتى احتد النقاش حول عملية التصويت وصحة التوكيلات التي بحوزة الطاهر الزبيري، وهي النقطة التي اختتمت عندها محاضر هذا الاجتماع⁽³⁴⁾. الذي ظل معلقا بسبب التباين الكبير في وجهات النظر بين القادة من جهة والطموحات الشخصية لدى بعضهم في محاولة فرض أفكارهم ولو كان ذلك تجاوزا للنصوص وقوانين جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى.

3- فشل عملية التصويت وانسحاب الحكومة المؤقتة من المؤتمر

لم تستطع لجنة سير الآراء استكمال مهمتها، والمتمثلة في تسجيل اقتراحات جميع المشاركين بشكل فردي حول الشخصيات المؤهلة لكي تكون في المكتب السياسي. وحسب علي هارون فإنّ أجواء الصراعات التي سادت كواليس الاجتماع كانت السبب الرئيسي

وراء تعثر اللجنة⁽³⁵⁾. لذلك لم تستطع أي قائمة من القائمتين المقترحتين الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لتزكيتهما مثلما تنص على ذلك قوانين المؤسسات الانتقالية⁽³⁶⁾.

وإن حاول بن بلة التأكيد في مختلف شهاداته على حصول قائمته في عملية سير الآراء على أغلبية الأصوات⁽³⁷⁾ إلا أنَّ غالبية الذين حضروا هذا الاجتماع وقدّموا شهاداتهم حول الموضوع، ينفون هذا الزعم. وحتى الذين كانوا من ضمن لجنة سير الآراء كعمير بوداود وعلي كافي لا يؤكدون هذه الأغلبية ولا يقدمون أرقاماً حول عدد الأصوات التي عادت لكل قائمة⁽³⁸⁾. وعليه فإنَّ عملية التصويت كانت فاشلة من أساسها بسبب تعثر اللجنة في أداء مهامها مثلما رأينا سابقاً، وبسبب قضية التصويت بالوكالة التي انفض على إثرها الاجتماع.

حسب محاضر مداولات الجلسة الأخيرة⁽³⁹⁾، فقد أثارت قضية تصويت الطاهر الزبيري مثل الولاية الأولى عن أعضاء مجلسه بالوكالة⁽⁴⁰⁾ جدلاً كبيراً بين الأعضاء المشاركين، خاصة بين بن يوسف بن حدة الذي رفض هذه الوكالات لأنها لم تقدّم بشكل كتابي، وبين بن بلة الذي دافع عن صحة التصويت بها. وبسبب حدة النقاش لم يستطع مقرر الجلسة استكمال تقريره وتوقف عند هذه النقطة⁽⁴¹⁾. لكن الذين وصلوا بقية فعاليات هذه الجلسة، أؤكدوا حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة من جهة وأحمد بن بلة وأعضاء هيئة الأركان من جهة أخرى، حيث بلغت إلى حد استعمال الشتم والأساليب الميكافيلية⁽⁴²⁾ وهو الأمر الذي دفع رئيس الجلسة إلى رفعها⁽⁴³⁾. وبذلك بقي أمر تشكيل القيادة معلقاً حين لم يستطع المجلس الوطني للثورة مواصلة دورته نظراً لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة وبعض أعضاء المجلس ليلة السادس والسابع جوان⁽⁴⁴⁾.

وقد أثارت قضية انسحاب الحكومة المؤقتة انتقاداً كبيراً من طرف المعارضين لوجودها و أدائها السياسي، على رأسهم بن بلة وهيئة الأركان الذين حملوا رئيسها بن حدة مسؤولية فشل المؤتمر في تعيين القيادة، واعتبروا انسحابه بمثابة مناورة⁽⁴⁵⁾. وفي شرحه لأسباب مفادته طرابلس يقول بن حدة: "... إن عدم التقدم في المناقشة للمجلس الوطني للثورة وعجزه عن تعيين المكتب السياسي... والخوف من أن يقتنم بعض المجازفين وبعض الظموجين هذه الظروف للتنازع على السلطة أو الإستيلاء عليها على حساب كل ما حققته الثورة، قد أقنعوني أنَّه وبعد كل شيء، يكون الأجدر أن تحتفظ بالحكومة المؤقتة على الأقل حتى الاستقلال، لأنَّه ورغم نقاط ضعفها الداخلية، كانت الحكومة تتمتع باعتماد كبير سواء كان ذلك لدى الشعب أو لدى الرأي العام الدولي. فكل مساس بالحكومة المؤقتة شريكة ديفول في إيقيان، والمسؤولة المباشرة عن تنفيذ وقف إطلاق النار، كان ليعتد البلبلة في فرنسا، ويشجع المتطرفين المتعصبين من الفرنسيين ويبت الفموض والاضطراب في الشعب الذي كان في أمس الحاجة لحرص الصوف والاتحاد في مواجهة التحديات الدموية التي تقوم بها المنظمة السرية المسلحة (O.A.S)... فلنكل هذه الأسباب وحتى أسد الطريق في وجه كل أولئك الذين قد يعرضون كل ثمار هذا النصر للخطر، أخذت على عاتقي أن أغادر طرابلس وألتحق بتونس وأستأنف مسؤولياتي..."⁽⁴⁶⁾. إذن نفهم من هذا التصريح، أنَّ بن

خدة ومن خلال انسحابه ، كان يتصور بأنه سوف يمنع حدوث أسوأ التطورات ، فسيطرة بن بلة على السلطة عن طريق الجيش قد يؤدي إلى مراجعة اتفاقيات إيفيان وتعريض مشروع تقرير المصير للخطر. لذلك رأى من واجبه الإبقاء على الحكومة المؤقتة إلى حين إجراء الانتخابات، وبأن أغلبية الثلثين لم تتحقق لإسقاط هذه الحكومة أو تجديد الثقة فيها. فقد بقيت من الناحية القانونية هي صاحبة الشرعية. إلا أن الأحداث أخذت منعطفاً مثيراً فيما بعد. عندما تحول بن بلة وأنصاره إلى مطالبة كل من الحكومة والولايات في الداخل للاعتراف بالمكتب السياسي الذي لم تثبت شرعيته بعد.

ومن جهته علل محمد بوضياف انسحابه من المؤتمر بقوله: "...لم أكن موافقاً على ما جاء في لقاء طرابلس. وكانت قناعتني أن هذا الاجتماع سيفرق بيننا. ذلك أنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتخصيراته للاستيلاء على السلطة..."⁽⁴⁷⁾.

حسب عمر بوداود ، فقد انتظر مكتب المجلس مدة يومين بعد تعليق الجلسة الأخيرة أملاً في استئناف الأشغال ، إلا أن عدد المغادرين لطرابلس كان في تزايد وبذلك غادروا هم أيضاً⁽⁴⁸⁾. وقبل مغادرة أنصار بن بلة مكان الاجتماع ، قاموا بإمضاء وثيقة يوم 7 جوان 1962⁽⁴⁹⁾ أسموها بمحضر قصور أو خلو. عاينوا من خلالها عجز الحكومة ثم انسحابها من المجلس بصيغة تحميلها كامل المسؤولية "...غادر الأخ رئيس المجلس طرابلس في ليلة 6-7 جوان 1962 دون إبلاغ مكتب المجلس الوطني للثورة وزملائه في الحكومة، واضعاً هكذا الجمعية أمام استحالة اختتام مهمتها بشكل عادي و وفقاً للنظام..."⁽⁵⁰⁾ وقد أمضاه 39 عضواً أبرزهم ، بومدين ، فايد أحمد ، علي منجلي ، محمد خيضر ، الطاهر الزبيري. كما نلاحظ في قائمة هؤلاء المضمين أن ثلثهم هم الإمضاء عنهم بالوكالة بما فيهم أعضاء مجلس الولاية الأولى الذين لم تثبت صحة وكالاتهم⁽⁵¹⁾. وقد اعتبر هذا المحضر فيما بعد السند القانوني لجماعة بن بلة في إثبات شرعية قائمتهم المقترحة لتشكيلة المكتب السياسي رغم أن التصويت لم يتم مثلما رأينا سابقاً.

هكذا إذا ففس الاجتماع المصري لآخر دورة للمجلس الوطني للثورة، لكن من حق الباحث أن يتساءل: لماذا لم يستأنف موقعوا محضر 7 جوان أشغال المؤتمر، فالانسحاب بن خدة وبعض الوزراء كان انسحاب عدد من أعضاء المجلس وهذا لا يمنع مواصلة الجلسات. وعليه فربما تخوفهم من عدم إحراز ثلثي عدد الأصوات المطلوبة جعلهم يكتفون بتوقيع هذا المحضر وينصرفون.

انتقل أحمد بن بلة إلى بنغازي⁽⁵²⁾ ثم التحق بالقاهرة. وحسب علي كافي الذي كان على رأس البعثة الدبلوماسية لجمعية التحرير الوطني بالقاهرة ، فقد تم لقاء بين بن بلة وجمال عبد الناصر أبدى فيه هذا الأخير تأييده الكامل لخط بن بلة الثوري وألح عليه بالدخول إلى الجزائر⁽⁵³⁾. أما الرئيس بن خدة ، الذي غادر طرابلس إلى مقر حكومته بتونس، فقد دعا إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناء على اقتراحين: يتمثل

الأول في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها وهم : فرحات عباس ، بومدين والحاج بن علة . أما الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس وبن خدة إلى جانب ثلاثة نواب هم : بن بلة ، كريم وبوضياف . بعد مناقشات قصيرة حول هاذين الإقتراحين ، رفضا في النهاية فتتفاقم الأزمة⁽⁵⁴⁾.

في ظل هذا الإنسداد ، سعى الطرفان المتصارعان إلى تقوية حلفيهما . فبعد أن بدا واضحا دعم الولايتين الثانية والثالثة ، منطقة الجزائر المستقلة وفيديرالية فرنسا للحكومة المؤقتة من جهة ودعم الولاية الأولى والخامسة لتحالف بن بلة وهيئة الأركان من جهة أخرى⁽⁵⁵⁾، سعى هذا التحالف الأخير إلى استقطاب الولاية الرابعة . حيث أرسلت هيئة الأركان كلا من أحمد بن شريف وقايد أحمد إلى هذه الولاية في محاولة لإقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة . لكن رد قادة الولاية كان حازما حيث أصدروا قرارا بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية بالبلدية . ونفس المصير لقيه قايد أحمد عند انتقاله إلى الولاية الثانية لتنفيذ نفس المهمة⁽⁵⁶⁾ . أما الحلف الثاني الذي تنزعمه الحكومة المؤقتة ، فقد كانت لها مساعي مماثلة من خلال كل من بوضياف وكريم بلقاسم الذين دخلا الجزائر في 10 جوان 1962 وانتقلا إلى الولاية الثالثة بصفة ضمان مساعدتها خاصة بعدما استخدمت تفويضاتها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم⁽⁵⁷⁾.

4- ولايات الداخل في مواجهة الأزمة

رداً على مساعي أطراف الصراع لاستمالة ولايات الداخل ، قررت هذه الأخيرة تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات . وبالفعل انعقد هذا الاجتماع بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة حضره مندوبو كل من الولايات الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، المنطقة المستقلة بالعاصمة ، فيديرالية فرنسا وفيديرالية تونس والمغرب⁽⁵⁸⁾ وبعد التداول حول محمل القضايا المطروحة ، لاحظ المجتمعون أنَّ الحكومة فقدت هيبتها وقد ترتب على ذلك تمرد هيئة الأركان العامة وعليه ، قرروا تشكيل لجنة تنسيق تستند إليها مهمة إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي ، تحديد شروط المشاركة في المؤتمر الوطني ، تنظيم عملية دمج وحدات جيش التحرير المعسكرة عند الحدود في ولايتها الأصلية وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المكسدة بالخارج . إلى جانب هذه القرارات قام المجتمعون في الأخير بتوجيه دعوة إلى جميع أعضاء الحكومة للمحافظة على الوحدة الوطنية إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي . كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني . وإلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد قرروا إعلان حالة الطوارئ على كامل الأراضي الوطنية⁽⁵⁹⁾ . ورغم هذا النداء الداعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة إلا أنَّ الولايات القائبة لم تحرك له ساكنا . أما أعضاء الحكومة فعند اطلاعهم على القرارات ، وافق معظم الوزراء عليها . في حين كان رد خيضر و بن بلة عنيفا ، حيث قدم الأول استقالته ورحل الثاني إلى

القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك⁽⁶⁰⁾. وهو سلوك يثبت اتهامهما للجنة ما بين الولايات بإغياها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه. حيث اعتبر اجتماع زمرة وقع بمبادرة من بوضياف وكريم⁽⁶¹⁾ وفي حقيقة الأمر فإن اللجنة بقيت محايدة رغم تدعيم بوضياف وكريم لها، حيث تعهدت الولايات المشكلة لها بأن لا تعترف إلا بحكومة موحدة. ونددت بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات. فهل فعلا تستطيع الوفاء بهذا العهد أمام تطور المواجهة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة؟

5- إقالة الحكومة المؤقتة لهيئة الأركان العامة

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمرة إلى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخيرة يوم 30 جوان 1962 إقالة هيئة الأركان. وذلك بإدانة أعمال قادتها الثلاث (هوارى بومدين، علي منجلي، فايد أحمد) وتقليص رتبهم⁽⁶²⁾. كما تفضّلت وثيقة الإقالة كذلك إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات وجنود وضباط جيش التحرير الوطني للامتناع لقراراتها وعدم السماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقسامية. أما جنود الحدود فأمرتهم برفض جميع الأوامر الموجهة إليهم من ضباطهم⁽⁶³⁾.

حسب بن خدة، فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها البيئة داخل الولايات وتبنيها حملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة⁽⁶⁴⁾. نفس الأسباب تقريبا ذكرها علي هارون في كتابه مستندا على تقارير⁽⁶⁵⁾ كل من فيديالية تونس والمغرب المرسلة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ أفريل 1962. ومجمل ما تفضّلت هذه التقارير تنديد بالأعمال التمردية لهيئة الأركان عند الحدود⁽⁶⁶⁾ مطالبين الحكومة بضرورة التدخل لإنهائها⁽⁶⁷⁾.

وإن اتفق علي هارون وبن خدة حول نفس الأسباب، فإن محمد حربي يرى بأن قرار هذه الاستقالة صدر من بن خدة بدافع من كريم وبوصوف⁽⁶⁸⁾. ومهما تكن الأسباب، فإن اتخاذ القرار في هذه الظروف لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شيء يذكر. فلا الجنود عند الحدود ولا الولايات بالداخل امتثلوا لأوامرها. فقد ذهب أحد قادة الولاية الرابعة وهو خضر بورقعة إلى القول، بأن بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة، ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات. فعزل أعضاء هيئة الأركان، حسب رأيه، قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد أن كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه. لذلك استخف منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية ووجوده على رأس الحكومة غير شرعي⁽⁶⁹⁾.

وقد اعتبرت هيئة الأركان بأن قرارا مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة بل هو يعود للمجلس الوطني للشورة. وفي تصريحها يوم 2 جويلية 1962 أصدرت قرارا لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم وأن يتهيأوا لدخول الجزائر⁽⁷⁰⁾. ومن جهتها

سارعت الحكومة المؤقتة إلى دخول الأراضي الوطنية قبل حياة الأركان . فكان لها ذلك يوم 3 جويلية 1962 حيث دخل جميع الوزراء ما عدا بن بلة وخيضر⁽⁷¹⁾

6- مجموعة تلمسان تعلن عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية . تم إعلان الاستقلال يوم 3 جويلية . وفي يوم 5 جويلية جرت الإحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج . وفي خضم الإحتفالات الشعبية الصاخبة . كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة . حيث بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلى الداخل وتغلبت الوحدة 19 بقيادة عبد الرزاق بوحارة من أن تمسك في سوق اهراس بدون أي إعاقة⁽⁷²⁾ . أما على الحدود المغربية فقد دخل 15 ألف شخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجود تحت قيادة يومدين . وبذلك تم تشكيل ما يعرف بتحالف تلمسان الذي يضم إلى جانب بن بلة وحياة الأركان كلا من الولاية الأولى والخامسة⁽⁷³⁾ .

بتشكيل هذا التحالف بدأت موازين القوى تتغير لغير صالح الحكومة المؤقتة . وقد ساهمت في ذلك مختلف التصريحات المنددة بتخاذل هذه الأخيرة . نذكر على سبيل المثال تصريح محمد خيضر من المغرب . القائل بأن جماعة بن خدة طلبت من الحكومة الفرنسية منع دخول قوات جيش التحرير المتواجدة عند الحدود التونسية والمغربية⁽⁷⁴⁾ . وكذلك تصريح أحد الناطقين باسم جيش التحرير الوطني من الرباط بقوله : (. . جميع التنظيمات الجزائرية في المغرب ترفض سلطة الحكومة المؤقتة لتلتحق بجيش التحرير الوطني وقيادته العامة . .)⁽⁷⁵⁾ .

أمام هذا الوضع المتأزم . سعت لجنة ما بين الولايات للتوفيق بين الطرفين وذلك بتشكيلها لوفد يضم كلا من العقيدين محند وحاج وحسن الخطيب والدكتور سعيد حرموش كلفته مهمة الإتصال بين بلة بغية فصله عن حياة الأركان . لكن هذا الأخير رفض ودعا كافة الولايات للتحايط معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيلته المكتب السياسي كما جرى تمديدتها في طرابلس⁽⁷⁶⁾ .

إلى حين موعد اجتماع تلمسان . اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء . انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ضرورة عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة . وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية⁽⁷⁷⁾ .

على إثر هذا الاتفاق انتقل مندوبوا الولايات إلى تلمسان للتحايط مع بن بلة⁽⁷⁸⁾ . وحسب خضر بورقعة . أحد المشاركين في هذه المهمة ، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع

ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة . مستندين في ذلك على الدعم العسكري لكل من الراحل عثمان من الولايات الخامسة العقيد شعباني من الولاية السادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام وعلى الطاهر الزبيري من الولاية الأولى⁽⁷⁹⁾ . كما تعززت هذه الجماعة بانضمام شخصيات بارزة أمثال ، فرحات عباس ، أحمد فرسيس وأحمد بومنجل⁽⁸⁰⁾ . وبذلك تهيأت جميع الظروف لجماعة تلمسان كي تعلن رسمياً عن تأسيس المكتب السياسي . وقد تم ذلك فعليا يوم 21 جويلية عقب اجتماع ضم جميع أنصار هذه الجماعة حيث حملوا وزراء الحكومة المؤقتة مسؤولية تفاقم الأزمة عند انسحابهم من اجتماع طرابلس وحلها اشتراطاً لضرورة الرجوع إلى محضر 7 جوان 1962⁽⁸¹⁾ وهو الوثيقة التي يستند عليها بن بلة لإضفاء الشرعية على هذا المكتب السياسي . وقد أثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة حيث اعتبره كريم و بوضياف نوعاً من الإكراه المبني على التفوق العسكري⁽⁸²⁾ . وأعلنوا من تيزي وزو على تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمر وللانتخابات التشريعية⁽⁸³⁾ . أما باقي أعضاء الحكومة المؤقتة فقد أعلنوا استعمادهم قبل هذا المكتب شريطة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁸⁴⁾ لكن تطورت ردود الفعل فيما بعد بتقديم كل من سعد دحلب وآيت أحمد استقالتهما من الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة⁽⁸⁵⁾ .

أما على مستوى الولايات فقد كان رد الولاية الثالثة صارماً حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة لذلك طالبت باجتماع عاجل لهذا الأخير⁽⁸⁶⁾ . وفي حقيقة الأمر فإن الولاية الثالثة لم تلتزم حيادها . ووقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو⁽⁸⁷⁾ . أما الولاية الرابعة فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطابها لجماعته من جهة ومحاولات ياسف سعدي جبرها لتحالف تلمسان من جهة أخرى⁽⁸⁸⁾ .

وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة حالة من الفوضى الداخلية انتهت بإلقاء القبض على قائدها صالح بوبنيدر وحضر بن طوبال⁽⁸⁹⁾ . وهكذا تبخرت جميع الوعود التي قطعتها الولايات في اجتماع زمورة . وحتى الولاية الرابعة التي التزمت الحياد فقد أرغمت على المواجهة أمام زحف جيش الحدود على العاصمة . وذلك ببسط سيطرتها على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية⁽⁹⁰⁾ .

مع تطور الأحداث تراجع بوضياف عن موقفه وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملاً في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب⁽⁹¹⁾ .

نتيجة لهذا الموقف، وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف كريم، محند وحاج وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط أسفر عن النتائج الآتية :

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر
- تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في نهاية شهر أوت
- بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي⁽⁹²⁾

بعد إبرام هذا الاتفاق، إستقر المكتب السياسي بالعاصمة ليبدأ مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع البهأ التنفيذية المؤقتة، خيضر بالأمانة العامة للإعلام والمالية إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تحل محلها بوصف بوضياف بالعلاقات الخارجية بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني، محمدي سعيد بالتربية والصحة وأخيرا الحاج بن علة بالشؤون العسكرية⁽⁹³⁾. وبهذه المهام إذن أصبحت للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معاً. وهو الأمر الذي نددت به الولاية الرابعة⁽⁹⁴⁾.

7- شرعية المكتب السياسي بين معارضة الولاية الرابعة والحل العسكري للأزمة

بعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه، صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية الرابعة التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة منذ 29 جويلية 1962. وقد اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي، حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحينها. أمثال عبد الرحمان فارس، الشيخ خير الدين وغيرهم. بعدها طالب الرائد حسان الخطيب قائد الولاية بضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع، فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك ما دامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة⁽⁹⁵⁾. وقد تطورت المواجهة بين الطرفين إبتداء من يوم 20 أوت 1962. حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة. وفي 24 من نفس الشهر، أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيقان قائمين إلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن المجلس التأسيسي بشكل قانوني⁽⁹⁶⁾.

رداً على هذا الموقف، أعلن خيضر إستحالة قيام المكتب السياسي بمهامه أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصفه⁽⁹⁷⁾. وقد تطورت الأحداث يوم 29 أوت 1962 باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة سقط على إثرها العديد من القتلى. الأمر الذي دفع السكان للخروج إلى الشوارع رغم منع التجول منادين بوقف الاقتتال بين الإخوة ومرددين شعار "سبع سنين بركات"⁽⁹⁸⁾. وفي يوم 30 أوت 1962، دعا محمد خيضر وحدات

الولاية الأولى الثانية الخامسة والسادسة و قوات هيئة الأركان العامة إلى مساعدة المكتب السياسي في إعادة الهدوء إلى العاصمة . محمداً بن خدة المسؤولية الكاملة لهذه الأزمة . ومؤكداً بأن المكتب السياسي هو السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد⁽⁹⁹⁾

عندما بدا واضحا فشل أي اتفاق بين الطرفين . بدأ جيش الحدود زحفه على العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية تحت قيادة العربي بن رحم ورابع بلوصيف . الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري . السادسة تحت قيادة العقيد شعباني . والخامسة تحت قيادة سي عثمان⁽¹⁰⁰⁾ بدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها . فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة . ومن الشرق انتهوا إلى مشارف سيدي عيسى . ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام⁽¹⁰¹⁾ . ومن جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتمثل في أن يتصدى بن خروف يوسف بقواته للزاحفين بمنطقة سيدي عيسى . الرائد رمضان عمار يمسك في نواحي الأصنام . وتقوم قوات الرائد بورقة بصددهم في مناطق عين وسارة⁽¹⁰²⁾ .

كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين إخوة الكفاح . وسقوط أكثر من ألف قتيل . حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل ديرة في نواحي بوسعادة . التي ذهب ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة والنقيب محمد الطاهر بالعباس من الولاية الأولى⁽¹⁰³⁾ .

وبتقدم قوات هيئة الأركان . يروي خضر بورقة كذلك معركة قصر البخاري التي وصفها ببرلين الثانية . وهي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة والعقيد حسن الخطيب و حمد بوسماعة النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال . بعدها عقد اتفاق بين الطرفين . نص على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه . وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات . على أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق⁽¹⁰⁴⁾ .

بهذا الاتفاق . استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 4 سبتمبر 1962 وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار . ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المحددة ليوم 16 سبتمبر⁽¹⁰⁵⁾ . وحسب علي هارون فإن الاقتتال بقي متواصلا في بعض المناطق كالأصنام والبرواقية حتى مساء يوم 6 سبتمبر . حيث أعلنت الولاية الرابعة عن انضمام وحداتها إلى جيش الحدود⁽¹⁰⁶⁾ . وفي اليوم التاسع من نفس هذا الشهر دخل هذا الأخير العاصمة ليتحول إلى الجيش الوطني الشعبي⁽¹⁰⁷⁾ .

بعد استتباب الأمن بالعاصمة، واصل المكتب السياسي نشاطه ليعلن يوم 13 سبتمبر عن القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، وهي تضم 196 مترشحاً كانوا في غالبيتهم من الذين دأبوا تحالف مجموعة تلمسان⁽¹⁰⁸⁾. وبعد المصادقة على هذه اللائحة، افتتحت يوم 25 سبتمبر أول جلسة للمجلس التأسيسي، ثم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية، حيث انتخب فرحات عباس رئيساً لهذا المجلس. وفي ليلة 28 سبتمبر تم انتخاب بن بلة رئيساً للجمهورية⁽¹⁰⁹⁾. وبذلك تنتهي إحدى أهم الفصول المساوية في تاريخ الثورة التحريرية والتي تعرف بأزمة صائفة 1962 التي كانت إنطلاقتها الفعلية من مؤتمر طرابلس حين لم يحدث الإجماع بين مختلف النخب الثورية حول تأسيس قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني.

خاتمة

لم يستطع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الأخير والتاريخي بطرابلس، تحقيق هدفه الرئيسي في تشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني، تحظى بالإجماع لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة. وظلت جلساته معقّلة حين فشلت عملية الاقتراع حول تشكيلة المكتب السياسي، ليتم الاحتكام فيما بعد لمنطق القوة وسياسة التحالفات التي أدخلت الجزائر في أزمة حادة خلال صيف استقلالها كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية بين رفاق الكفاح، لو لا حكمة وتعقل البعض من قادة الثورة. وقد كانت لهذه الأزمة آثار كبيرة على مرحلة ما بعد الاستقلال، أهمها التأسيس لظاهرة الإقصاء والتهميش في حق شريحة مهمة من المجموعة التوفيقية التي لعبت دوراً محورياً في مختلف مراحل الثورة.

هوامش

(1) منذ أن تأسست هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 اصطدمت في تأدية مهامها التنظيمية باللجنة الوزارية للحرب المشكّلة من وزراء الحكومة المؤقتة (بوضوف، بن طوبال، كريم)، حيث كان الخلاف حول أحقية كل طرف في الإشراف على الولايات بالداخل. ومع التطور السريع لبقاء الأركان تحت زعامة قائدها هواري بومدين، تحولت خلافاتها مع هذه اللجنة إلى انتقادها للحكومة المؤقتة، متهمه إياها بالضعف والانقسام وبلجونها إلى حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا. لذلك كانت هيئة الأركان ترى نفسها الرهان الوحيد للثورة والمدافع القوي عن مبادئ أول نوفمبر. للاستزادة حول الموضوع أنظر: محمد حربي، الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ترجمة: كميل قبصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, CASBAH éditions, Alger 2003

- (2) تتمثل شروط وضمانات وقف إطلاق النار ، في بعض الإمتيازات التي تحصل عليها الجناح الفرنسي وهي موضحة في الجزء الثالث من إتفاقيات إيفيان و في المحاور الأخيرة (من المحاور السابع إلى المحاور الثاني عشر) . نذكر من بينها قضية حماية المستوطنين واحتفاظهم بالجنسية المزدوجة الفرنسية الجزائرية ، حق الشركات الفرنسية في استغلال جزء من الثروات الطبيعية للجزائر والتنقيب عن المعادن ، استخدام الميناء البحري والجوي في المرسى الكبير . أنظر : سعد دحلب ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، رضا مالك ، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 ترجمة : فارس غصوب ، دار الفارابي ، بيروت ، 2003 .
- (3) محمد حربي ، الأسطورة والواقع ، المرجع السابق ، ص 272 .
- (4) هؤلاء الوزراء هم : محمد بوضياف ، أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، حسين آيت أحمد و رابح بيطاط وهم يعتبرون من القادة المؤسسين للفتاح من نوفمبر ، اعتقل رابح بيطاط في سبتمبر 1955 أما بقية القادة فقد تم اختطافهم من طرف الجيش الفرنسي إثر أحداث القرصنة الجوية للطائرة المغربية التي كانت تقلهم يوم 22 أكتوبر 1962 .
- (5) في إطار خلافتها مع الحكومة المؤقتة ، سعت هيئة الأركان العامة لاستقطاب الوزراء المساجين و تخكيمهم في قضية هذه الخلافات ، حيث أرسلت إليهم مبعوثا سوريا إلى السجن هو عبد العزيز بوتفليقة الذي مهد للتحالف التاريخي بين بن بلة و هيئة الأركان العامة . لمعرفة تفاصيل هذه الزيارة كما رواها بوتفليقة لرضا مالك ، أنظر : رضا مالك ، الجزائر في إيفيان ، المصدر السابق ، ص 246-248 .
- (6) هي منظمة إرهابية تزعمها ضباط و جنرالات الجيش الفرنسي المتواجدين بالجزائر أمثال ، ماسو ، أورتيز ، سالانو وغيرهم . أهدافها تتمثل في الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية ، لذلك شنوا حملة واسعة للإطاحة بالجنرال ديغول و جمهوريته الفاشلة في تحقيق هذا الهدف . و للحيلولة دون تطبيق مبدأ تقرير المصير ، كثفت المنظمة من نشاطها في المرحلة الإنتقالية ، بهدف تخطيم القاعدة الاقتصادية للجزائر . أنظر : عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965 ترجمة : مسعود حاج مسعود ، دار القصة ، الجزائر ، 2007 ، ص 166 .
- (7) علي هارون ، خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 62 ، ترجمة : الصادق عماري و أمال فلاح ، دار القصة ، الجزائر 2003 ، ص 12 .
- (8) أنظر : علي هارون ، المصدر نفسه ، ص 11 . علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص 285 . عمر بوداود ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل ، ترجمة : أحمد بن محمد بكلي ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 230 . محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 270 .
- (9) تمت المصادقة على النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات الإنتقالية في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة ، و هي منشورة بنصها الكامل عند علي هارون ، المصدر السابق ، ص 227-236 .

- (10) محمد حربي، المرجع السابق، ص270
- (11) عمر بوداود، المصدر السابق، ص230
- (12) أنظر إلى شهادة علي كافي نقلها محمد عباس في كتابه، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص175
- (13) محمد حربي، المرجع السابق، ص270
- (14) علي هارون، المصدر السابق، ص13
- (15) تضم هذه اللجنة كلا من: محمد يزيد من الحكومة المؤقتة، محمد بن يحيى ومصطفى الأشرف من المجلس الوطني للثورة، رضا مالك رئيس تحرير المجاهد، محمد حربي مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية وعبد المالك تمام عضو سابق في المجلس. وقد كانت العناصر الأكثر اسهاما في صياغة هذا البرنامج هم، محمد حربي، مصطفى الأشرف ورضا مالك. أنظر: صالح بلعاج، أزمنة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956.1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص99
- (16) أنظر إلى نص ميثاق طرابلس وملاحقه بأرشفيف المجلس الوطني للثورة (59 fiche N°) الأرشفيف الوطني الجزائري
- (17) لم تكن جميع الولايات ممثلة في طرابلس بقادتها الرسميين، فعلى عكس الولاية الثانية التي حضرت بكامل مجلسها تحت قيادة صالح بوبنيدر، إكتفى الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى الحضور بالوكالة عن زملائه، أما قائد الولاية الثالثة محندولحاج وقائد الولاية الرابعة حسان الخطيب فقد تغيبا عن الإجتماع لأسباب تبقى غامضة حتى الآن، وكلا مندوبين لتمثيلهما هما العقيد محمد يازوران عن الثالثة والرائد أحمد بن شريف عن الرابعة. أنظر: شهادة العربي الزبيري في كتابه، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، anep، الجزائر، 2008، ص273.
- (18) أنظر إلى قائمة الحضور بشكل من التفصيل عند علي هارون، المصدر السابق، ص15.

17

- (19) محمد حربي، المرجع السابق، ص271
- (20) أنظر إلى معاصر اجتماع طرابلس على جهاز الميكروفيتش بأرشفيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الأرشفيف الوطني الجزائري، Fiche N°55 جلسة 1 جوان 1962، ص90
- (21) المصدر نفسه، ص101-106
- (22) المصدر نفسه، ص104
- (23) أنظر جلسة يوم 2 جوان، Fiche N° 56، ص106-115
- (24) المصدر نفسه، ص115-118
- (25) المصدر نفسه، ص118-120
- (26) أنظر جلسة 3 جوان، Fiche N° 57، ص121-123
- (27) المصدر نفسه، ص128-131
- (28) المصدر نفسه، ص131-132.

(29) المصدر نفسه، ص 146

(30) علي هارون، المصدر السابق، ص 24

(31) هؤلاء الإثنا وعشرون شخصا كانوا يمثلون ولايات الداخل، فيديرالية فرنسا والمغرب و أعضاء من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة. أنظر، مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص 289، 290

(32) المصدر نفسه، ص 290

(33) أنظر جلسة يوم 5 جوان، Fiche N° 57، ص 150

(34) المصدر نفسه

(35) علي هارون، المصدر السابق، ص 26

(36) استنادا للمادة العاشرة من قوانين المؤسسات المؤقتة، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائري ينصب الحكومة ويمنحها ثقته بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين والممثلين.

(37) أنظر إلى شهادة أحمد بن بلة لأحمد منصور، أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم، بيروت، 2007، ص 188

(38) أنظر إلى مذكرات كل من عمر بوداود و علي كافي، المصدر السابق، وحول عدد الأصوات دائما، ذكر محمد حربي استنادا على شهادة لطاهر الزبيري، بأن قائمة بن بلة تحصلت في استطلاعات اللجنة الاستشارية على 33 صوت مقابل 31 صوت لقائمة كريم، إلا أن الزبيري لم يؤكد في مذكراته هذه الأغلبية، وذهب محمد الجاوي إلى تقديم بعض الأرقام التي تؤكد هزيمة قائمة كريم (... تحصل بوصوف على صوت، و كريم على واحد أو اثنين، و بن طوبال على أربعة أو خمسة...) دون ذكر المصادر التي استقى منها هذه المعلومات. أنظر، محمد حربي، الأسطورة والواقع، ص 282، محمد الجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ص 201، مذكرات الزبيري، ص 279

(39) أنظر إلى جلسة يوم 5 جوان، Fiche N° 57، ص 150

(40) قدم الطاهر الزبيري ثلاث توكيلات تخص أعضاء مجلس ولايته و هم: محمد الصالح بجاوي، عمار ملاح، إسماعيل محفوظ. إلا أن مكتب المجلس رفض اعتماد هذه الوكالات لأنها لم تقدم بشكل كتابي وذلك استنادا للمادة 32 من القانون الأساسي للجبهة التي تنص "...في حالة مانع مبرر ومقبول من المجلس الوطني، يمكن لأي عضو أن يمنح وكالة شخصية وكتابية لأحد زملائه...". أنظر علي هارون، المصدر السابق، ص 30. حول هذه القضية دائما ذكر الطاهر الزبيري بأن أعضاء مجلس ولايته أرسلوا وكالاتهم إلا أن مكتب المجلس اعتبرها من الناحية الإدارية متأخرة، و يضيف: "...كنت قد سلمت وكالات نوابي الثلاث إلى رئيس المؤتمر يوما قبل الاجتماع، و خشييت ألا يعتد بهذه الوكالات بعدما وصلتني أخبار تتحدث عن مساعي العقيد الحاج لخضر القائد السابق للولاية الأولى لدى الحكومة المؤقتة لحثها على عدم الاعتراف بالنواب الجدد الذين عينتهم في مجلس الولاية الأولى و الذين عارض الحاج لخضر تعيينهم..." أنظر مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 378

- 41) أنظر إلى محضر جلسة يوم 5 جوان، المصدر السابق.
- 42) يؤكد العديد من حضروا هذا الاجتماع عن تعرض الرئيس بن خدة للشم و الإهانة من طرف بن بلة بما أثار غضب كل من صالح بوبنيدر و بن طوبال اللذين ردا عليه بنفس الأسلوب. أنظر إلى كل من: علي هارون خيبة الإنطلاق، ص 31. عمر بوداود، منكرات مناضل، ص 232. شهادة الطبيب الفعلي منشورة بموقع الجزائر نيوز يوم 3 جويلية 2009
- 43) كان مقرر هذه الجلسة هو عمر بوداود الذي ينقل في مذكراته الظروف التي أدت به إلى رفع الجلسة بقوله: "... وردت العبارات العنيفة من كل مكان و عم الشعب القاعة برمتها، و نظرا لما كان يعاني منه من صدمة و إرهاق، فقد طلب مني بن يحي أن أترأس الجلسة بدلا عنه و أوصائي بتعليق الأشغال إذا ازدادت الأمور تدهورا. أمام الضجيج و شتائم علي منجلي للحكومة المؤقتة، و العنف الكلامي و عدوانية مساعلات خيضر، و التهديدات الصادرة من فايد أحمد، حاولت تهدئة الأجواء. و إزاء استحالة استعادة الهدوء، رغم دعاوي إلى التمثل، شعرت بأننا قد وصلنا إلى حالة تهدد بحدوث دراما، خاصة و أنه قد وجد في الحاضرين من كان متصفا بهوس الاستمسك بسلاحه. قررت إذا وضع حد للمناقشات..."
- 44) BENYOUCEF BEN KHEDA, L'Algerie à L'Indépendance. La Crise de 1962, Dahleb Editions, Alger 1997, P 17
- 45) في حديثه لأحمد منصور، علق بن بلة على انسحاب بن خدة بقوله: "... لقد كانت مؤامرة فقد فر بن خدة ومعه الثلاثة الآخرون إلى تونس يوم 6 يونيو 1962 ليلا دون أن يجبروا أحدا. لذلك بدأ الآخرون ينفذوا و كانت هذه خطتهم أن ينفذ الاجتماع و ينهار..." أنظر إلى كتاب الجزيرة، المصدر السابق، ص 188
- 46) أنظر إلى نص البيان الذي وجهه بن خدة إلى حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964 نقلا عن سعد دحلب، المصدر السابق، ص 173. و في كتابه أزمة 1962 فسر بن خدة أسباب انسحابه إلى محاولته إنقاذ الحكومة المؤقتة من الإنهيار و وضع حد أمام مطامح يومدين و بن بلة في الوصول إل السلطة بمختلف الوسائل. أنظر: بن خدة، أزمة 1962، المصدر السابق، ص 19
- 47) لم يكن بوضياف يتوافق في أفكاره و توجهاته مع بن بلة منذ سنوات السجن و الاعتقال. و قد رفض الانضمام للمكتب السياسي الذي اقترحه هذا الأخير، لذلك كان من الأوائل الذين غادروا طرابلس. أنظر إلى خالد عمر بن قفة، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، الجزائر، 1998، ص 86.
- 48) لا تملك معلومات دقيقة حول عدد الذين انسحبوا من طرابلس و الشهادات تقدم أرقاما متضاربة. ذكر بن بلة بأن الذين انسحبوا كانوا أربعة فقط و يقصد بن خدة و العسكريين الثلاث. في حين يؤكد بن خدة انسحاب ثمانية أعضاء من حكومته بالإضافة إلى أعضاء آخرين من المجلس الوطني للثورة. أنظر: شهادة بن بلة لأحمد منصور، ص 188، كتاب أزمة 1962 لن بن خدة، ص 18

- 49) أنظر إلى نص هذا المحضر منشور في شكل ملحق عند كل من : محمد حربي ، الأسطورة والواقع ، ص 325-326 ، علي هارون ، صيف الفتنة ، ص 240-241 .
- 50) نلاحظ من خلال هذا النص الإشارة لن خدة بتعبير (الأخ رئيس المجلس) بدلا من رئيس الحكومة ، وذلك لتحصيله المسؤولية كاملة في فشل المؤتمر باعتباره رئيسا للمجلس . وحسب علي هارون فيمجرد افتتاح دورة المجلس الوطني للثورة ، لم يعد أعضاء الحكومة يحتفظون بمهام أزيد على مهام بقية المشاركين ، فإذا غادر بن خدة الجلسة فإن كل ما في الأمر أن مشاركا غادر المؤتمر وكان في استطاعة البقية مواصلة الأشغال . أنظر علي هارون ، المصدر نفسه ، ص 142-143 .
- 51) من الذين تم التصويت عنهم بالوكالة ، أعضاء مجلس الولاية الثالثة الذين وكلوا العقيد يازوران المناصر لن بلة وكان عددهم خمسة . بالإضافة لأعضاء مجلس الولاية الرابعة الذين وكلوا أحمد بن شريف المناصر كذلك لن بلة وكان عددهم أربعة . وقد اتضحت فيما بعد معارضة هؤلاء الأعضاء التسعة واحتجاجهم على التوقيع باسمهم على هذا المحضر .
- 52) يروي محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية في هذه الفترة ، تفاصيل زيارة بن بلة إلى بنغازي وفشل محاولة الإصلاح بين هذا الأخير و كريم بلقاسم الذي قدم إلى بنغازي بدعوة من الحكومة الليبية ووزير خارجيتها أونيس القذافي للتوفيق بين الطرفين المتصارعين . أنظر : محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، دار النجاح ، الرباط ، 1996 ، ص 178
- 53) مذكرات علي كافي ، المصدر السابق ، ص 293
- 54) BEN KHEDA, OP.CIT, p21
- 55) وقد دخل هذا التحالف الأخير ، شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس ، أحمد فرنسيس ، أحمد بومنجل ، الزبير بوعجاج ، عثمان بلوزداد ويوسف سعدي . أنظر : حربي ، المرجع السابق ، ص 282-283 .
- 56) لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة ، تحرير الصادق بخوش ، ط 1 ، مطابع ماضي ، منشورات دار الحكمة ، الجزائر ، 1990 ، ص 90.89
- 57) حاجم ص 44
- 58) تغيب عن هذا الاجتماع كل من الولاية الأولى ، الخامسة و السادسة ، حيث لم ترد الأولى و السادسة على الدعوات . أما الخامسة فبقيت مترددة . أنظر : حربي ، المرجع السابق ، ص 287
- 59) Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Les Editions jeune Afrique, Paris 1981, P345-349.
- 60) BEN KHEDA, OP.CIT, p23
- 61) حربي ، الأسطورة والواقع ، المرجع السابق ، ص 287
- 62) BEN KHEDA, OP.CIT, p23
- 63) أنظر إلى نص وثيقة الإقالة بالمصدر نفسه ، ص 111-112
- 64) المصدر نفسه ، ص 23
- 65) أنظر إلى نص هذه التقارير بكتاب علي هارون الأنف الذكر ، ص 224-221

66) تتمثل هذه الأعمال في توقيف مسؤولي التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني ، كحالة المناضل يوسف الجليلاني الذي توفي تحت التعذيب . أنظر للمصدر نفسه ، ص 223 .

67) المصدر نفسه ، ص 224

68) في كتابه الأسطورة و الواقع ، المرجع السابق ، ص 290

69) حوار أجرته مع الشاهد بالجزائر العاصمة يوم 8 جويلية 2014

70) الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 280

71) صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 129

72) عبد الحميد الإبراهيمي ، في أصل الأزمة الجزائرية 1999-1658 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 85

73) الزبيري ، المصدر السابق ، ص 282

74) سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 407

75) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 84

76) حربي ، الأسطورة و الواقع ، المرجع السابق ، ص 294

77) بورقعة ، المصدر السابق ، ص 91

78) حربي الأسطورة و الواقع ، المرجع السابق ، ص 294

79) بورقعة ، المصدر السابق ، ص 92

80) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 111

81) راجع محضر 7 جوان بالمصدر نفسه ، ص 225 - 226

82) الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 285

83) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 160

84) حربي ، الأسطورة و الواقع ، المرجع السابق ، ص 295

85) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 161

86) Belaid Hadjem, L'algerie de 1962, de L'indépendance a La Course au Pouvoir, Chihab editions, Alger, 2013, P92.

87) رايح لونيسي ، ص 64

88) بورقعة ، المصدر السابق ، ص 100

89) انقسم قادة الولاية الثانية في مواقفهم تجاه هذه الأزمة . حيث أيد صالح بوبنيدر وعبد المجيد كحل الراس الحكومة المؤقتة ، في حين دعم كل من الطاهر بودربالة و العربي بن رجم حياة الأركان . ولكن هذا التحالف من حلال قسنطينة يوم 25 جويلية . لمعرفة تفاصيل هذه الحادثة راجع : مذكرات الشاذلي بن جديد ، ج 1 (1929 . 1979) ملامح حياة ، تحرير : عبد العزيز بوباكير . دار القصبة . الجزائر . 2011 ، ص 191 . 194 . عبد الحميد الإبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 83 . 82 .

90) BEN KHEDA, OP.CIT, p32

91) علي هارون ، المصدر السابق ، ص 166

- (93) علي هارون، المصدر السابق، ص172
- (94) جاء تنديد الولاية الرابعة من خلال تصريح أدلت به يوم 26 أوت 1962. أنظر إلى نص هذا التصريح بالمصدر نفسه، ص231-234.
- (95) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص287
- (96) حربي، الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص302.303
- (97) علي هارون، المصدر السابق، ص183
- (98) محمد حربي، حياة محمد و صمود، المصدر السابق، ص385
- (99) علي هارون، المصدر السابق، ص186
- (100) عبد الحميد إبراهيمي، المصدر السابق، ص89
- (101) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص290
- (102) مختصر بورقعة، المصدر السابق، ص106
- (103) خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، ط1، مطبعة الشهاب، الجزائر، بدون تاريخ، ص57
- (104) بورقعة، المصدر السابق، ص107
- (105) علي هارون، المصدر السابق، ص195
- (106) المصدر نفسه، ص196
- (107) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص294
- (108) علي هارون، المصدر السابق، ص196
- (109) رايح لوئيسي، المرجع السابق، ص67